تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

م.م. عثمان عواد محمد
جامعة تكريت
كلية العلوم
Othmanawad77777@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.1.6

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/١٠/٣٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/١١/١٣ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٣٠

المستخلص

إن للقطاع الصناعي أهمية بالغة في اقتصاد أي بلد سواء كان متقدم أم متخلف نظر لحجم الترابطات الأمامية والخلفية التي يخلقها القطاع الصناعي، والعراق من الدول التي تعتمد على سياسة التصنيع لبناء اقتصاد قوي ومتنوع مستفيد من ايرادات القطاع النفطي، واستخدمنا في دراستنا الجانب التحليلي من أجل معرفة شكل العلاقة التي تربط بين نمو القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي في العراق وتوصلنا إلى نتائج واقعية، إذ أن النمو الاقتصادي للعراق يعتمد على قطاع وحيد وهو القطاع الصناعي، إذ أن العلاقة طردية بينهما، فعند زيادة ايرادات القطاع الصناعي أي زيادة نمو القطاع الصناعي فإن النمو الاقتصادي يزداد نتيجة زيادة المداخيل، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الصناعية وزيادة القروض والأموال المقدمة للقطاع الصناعي مما يزيد من ناتجه، أي إن النمو الاقتصادي يتأثر بنمو القطاع الصناعي بشكل كبير نتيجة النسبة الكبيرة التي يكونها القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، النمو الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٢) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ١١١-١٣١

The relationship between economic growth and the growth of the industrial sector in Iraq for the period (2003-2017)

Abstract

The industrial sector is of great importance in the economy of any country, whether it is advanced or underdeveloped, given the size of the front and back interconnections created by the industrial sector, and Iraq is one of the countries that relies on industrialization policy to build a strong and diversified economy that benefits from the revenues of the oil sector. The form of the relationship between the growth of the industrial sector and economic growth, represented by the gross domestic product in Iraq, and we reached realistic results, as the economic growth of Iraq depends on a single sector, which is the industrial sector, as the relationship is direct between them, so when the revenues of the industrial sector increase, any increase in growth The industrial sector, the economic growth increases, as a result of the increase in incomes and thus the increase in the demand for industrial products and the increase in loans and money provided to the industrial sector, which increases its output.

Key words: Economic Growth, Industrial Growth, Gross Domestic Product.

المقدمة:

يعد قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لاي بلد، إذ أدركت معظم البلدان لاسيما الريعية التي يعد العراق واحداً منها إن استنادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها، إذ سعت هذه الدول إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها والذي يتعلق بمستقبل تنمية اقتصادياتها ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني حزمة السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وخاصة القطاع الصناعي بوجه عام والصناعات التحويلية بشكل خاص التي تعد رائد دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، إذ يعد القطاع الصناعي مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما له من دور فعال في رفع مستوى الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير مناصب عمل وغير ذلك، ويعد العراق أحد أهم البلدان النفطية في العالم، ولكنه بالرغم من امتلاكه معظم أو بعض مقومات النهوض التي تؤهله من أن يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصادياً، إلا أنه لا يزال يعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط وعائداته، الأمر الذي جعله معرض على الدوام للتقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام التي تنعكس بصورة واضحة على تراجع الأداء الاقتصادي، لذا ينبغي انتهاج سياسات اقتصادية فاعلة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وبناء قاعدة اقتصادية قوية متحررة من مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم معرفة نوع العلاقة التي تربط ما بين النمو الاقتصادي والنمو في القطاع الصناعي العراقي، وما هي نسبة تكوين القطاع الصناعي العراقي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة عبر تسليط الضوء على الاقتصاد العراقي بشكل عام ومعرفة العلاقة التي تربط ما بين النمو الاقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي والنمو في القطاع الصناعي بوجه خاص بوصفها من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في البلد ، لذلك تعد دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو في القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي من الدراسات المهمة والواجب إنجازها خلال مدة الدراسة من أجل معرفة نوع العلاقة.

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن النمو الاقتصادي والنمو الصناعي يرتبطان بعلاقة قوية يمكن من خلالها تطوير واقع الاقتصاد العراقي.

رابعاً: هدف البحث:

إن الهدف الرئيس هو دراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الصناعي في الاقتصاد العراقي وتحديد نوع العلاقة بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية مع التأكيد على (الأسلوب التحليلي) من أجل الوصول إلى نتائج ومقترحات قد تؤدي إلى تحسين دور هذه العلاقة في توجيه الموارد الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد العراقي.

خامساً: منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل أثر ونوع هذه العلاقة وذلك بالاعتماد على البيانات المتاحة خلال مدة الدراسة.

سادساً: الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

١. تتضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
٢. تتضمن حدود الدراسة المكانية جمهورية العراق.

سابعاً: هيكلية البحث:

تطلبت طبيعة الدراسة والتحليل أن تقسم الدراسة إلى خمسة مباحث عني المبحث الأول بالمنهجية العلمية للدراسة، واهتم المبحث الثاني بدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي وتضمن هذا المبحث مفهوم، وعناصر، وعوامل، ومقايس النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تناول الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي وتضمن مفهوم القطاع الصناعي، وهيكل القطاع الصناعي، وأهمية القطاع الصناعي في الدول النامي، وأنواع هذا القطاع، ومزايا القطاع الصناعي، أما المبحث الرابع فقد تضمن تحليل مساهمة القطاع الصناعي العراقي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، ثم أهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من المواضيع الاقتصادية المهمة التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين من جهة، والنظام السياسي والمختصين من جهة أخرى لكونه يؤثر على تطور البلد في كافة الأصعدة، كما يُعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، لكون النمو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

لذلك سوف يتناول هذا المبحث مفهوم، وعناصر، وعوامل، ومقايس النمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي الذي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان (الوادي وخريس، ٢٠٠٧: ٣٣١)، أما البنك الدولي فقد عرَفه على أنه التغيرات السنوية في الناتج المحلي مقاساً بإجمالي القيمة المضافة المحققة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما

يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (شهيلز والبشير، ٢٠١٦: ١١١). ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي "هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، التي يرغب فيها سكان المجتمع خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (سوانينبيرج، ٢٠٠٨: ٨٤).

وحسب رأي الاقتصادي A.Silem فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة المستمرة والحقيقية في مؤشر الأداء الاقتصادي (الذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تمكن من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع الأداء المستقبلي له) (MATOUK Belattaf,2010:7).

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك عدة عناصر تحدد النمو الاقتصادي وهي تمثل: رأس المال، والتقدم التقني، والعمل، وتتضمن كالآتي:

١. عنصر رأس المال:

هذا العنصر يشتمل على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعد الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات، وأن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في نوعية وكمية المعدات الرأسمالية، تلك المعدات تستعمل في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعد أيضاً عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي، إذ تساعد على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة وتحقيق التقدم التقني، وكذلك يلعب رأس المال دوراً بارزاً في بناء مختلف القطاعات ومن أهمها القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية، ويكون على نوعين هما رأس المال الثابت الذي يكون دوره في إقامة البنى التحتية وشراء الآلات والمعدات وغيرها من التكاليف الثابتة التي يجب على الصناعة تحملها وتوفير الأموال اللازمة لها، والنوع الآخر هو رأس المال الجاري والذي يوفر المواد الخام والأيدي العاملة ووسائل اتمام العملية الصناعية والنمو الاقتصادي (الجميل وآخرون، ١٩٧٩: ٣١١).

٢. التقدم التقني:

يعد تنظيماً جديداً للإنتاج من خلال الاستعمال الأكثر فاعلية للموارد المتاحة التي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وعند حدوث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من صعوبة القياس الدقيق للناتج العلمي لكل بلد، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشراً واسع القبول (العيد، ٢٠١١: ٦٩).

٣. عنصر العمل:

يتمثل العمل في مجموع القدرات البدنية والذهنية والثقافية والفيزيائية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، إذ أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة من خلال العمر، والتعليم، والتدريب، والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استعمال عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية، وأن حجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين الذين هم في سن العمل في ذلك البلد، وكذلك بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل، بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو

عدد ساعات العمل بقيت على حالها، أما إنتاجية العمل فهي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه (بيلال، ٢٠١٦: ٨٨).

ثالثاً: عوامل النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي أهمها:

١. الاستقرار السياسي:

هو العامل الأساسي الذي يؤثر بالنمو الاقتصادي، ويرتبط ارتباطاً كبيراً بالإنتاج في أي دولة، إذ أن الارتباك السياسي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما يخفض الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يؤثر على نصيب الفرد، وبالنهاية يؤثر على النمو الاقتصادي، وكذلك يوكد بعضهم أن الاستقرار السياسي يعد أهم مؤشر للحكم الراشد للدولة، وأن الاستقرار السياسي يؤثر بالاستثمار في أي دولة سواء أجنبياً أو محلياً، أي يؤدي عدم اليقين في المستقبل والحاضر إلى انتقال أصحاب رؤوس الأموال للمناطق الآمنة والمستقرة للاستثمار وهذا ما يسمى برأس المال الجبان فهو يبحث عن بيئة آمنة ومستقرة، وكذلك أن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة يؤدي إلى هجرة السكان وترك مصادر المعيشة (الدليمي، ٢٠١٥: ٧١).

٢. تراكم رأس المال:

رأس المال المادي ينطوي على كل أصل منتج، كالآلات والبنية الأساسية للمشروعات الإنتاجية سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية، ويلاحظ من ناحية أخرى أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي، والتكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وذلك يعد أحد العوامل المؤثرة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي زاد الإنتاج وكلما زادت إمكانية الإنتاج الكبير فإن ذلك سوف يؤدي إلى التخصص مما يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، والعوامل التي تحدد تراكم رأس المال وتوثر في الاستثمار هي: (عبدالمطلب، ٢٠٠٧: ٤٦٨).

أ. عمل السياسات الحكومية تجاه الاستثمار: فدولة تستطيع أن تتخذ سياسة توسعية وتسهل عملية الاستثمار من خلال تقديم تسهيلات للمستثمر، وتستطيع ان تتخذ سياسة انكماشية وتحدد عملية الاستثمار من خلال فرض القيود على المستثمر.

ب. توقع الربح: إن الحافز الرئيس للمستثمر هو الربح فكلما زادت توقعات الأرباح زادت عملية الاستثمار والعكس صحيح.

٣. الاختراع والابتكار:

المعرفة الجديدة يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وأن الاختراع يشير إلى اكتشاف وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل، أمَا الابتكار فهو عملية تطوير طرق الإنتاج بالاستفادة من الاختراعات الجديدة، وأن معرفة الأهمية الجديدة للنمو الاقتصادي بافتراض نمو المعرفة بحيث يمكن إحلال الإهلاكات من السلع الرأسمالية بما هو أحدث وأكثر إنتاجية، نلاحظ أن الإنتاج سينمو ويزداد بصورة أكبر عما كان، هذه الزيادة حدثت نتيجة معدل نمو التقنية (عريقات، ١٩٩٣: ٦٩).

٤. الموارد الطبيعية:

تعد من العناصر المؤثرة في الإنتاج والإنتاجية وتتمثل الموارد الطبيعية من حيث التنوع والكم، الموارد الطبيعية تمثل (قوة المعادن، ودرجة خصوبة التربة، والانهار، والغابات... الخ).

٥. العنصر البشري:

إن أهمية العنصر البشري تبرز في عملية النمو، وأن البشر يعد أداة التنمية، وأن النمو يهدف إلى رفع المستوى المعاشي للأفراد عموماً، ويتم ذلك بالاعتماد على عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الإنتاجية الأخرى، وتوفر الإمكانات التكنولوجية الحديثة، ولكن هذه الإمكانات لا تكفي وحدها إذ أن هناك أمور ترتبط بالعنصر البشري أهمها: (ولي، ٢٠١٦: ١٨١)

أ. ضمان تحقيق التشغيل الكامل للعنصر البشري.

ب. استغلال أفضل للعنصر البشري.

ت. تحديد وتوفير العنصر البشري الملائم لتنفيذ مشروع النمو.

٦. عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة لعملية النمو كالعوامل السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فوجود قطاع مصرفي متطور واستقرار سياسي يعد من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (محمد، ٢٠١٢: ٦٢).

خامساً: مؤشر أو مقياس النمو الاقتصادي:

هناك عدة مقاييس ومؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ولكن من أهم المقاييس هو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كونه يعبر عن مستوى المعيشي والرفاهية لأفراد المجتمع، إذ يمكن التعبير عن رفاهية أفراد المجتمع بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على العدد الكلي للسكان، وأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد، وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية (مصطفى، ٢٠١١: ١٥٦). إن قيمة كل المنتجات من السلع والخدمات في اقتصاد معين وفي سنة معينة يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي (سلمان وآخرون، ٢٠١٧: ٤)، وفي أغلب الأحيان يستعمل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي كمؤشر لقياس المستوى المعاشي للأفراد وقياس النمو الاقتصادي (القريشي، ٢٠١٠: ٧٣)، ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مستوى المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع، من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي في البلاد على عدد السكان، ويعد من أشهر المقاييس وأكثرها شيوعاً (أبو حرب، ٢٠١١: ٣٤)، كما يعد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً مهما للنمو الاقتصادي، وهو من المقاييس الجيدة والمهمة التي تحدد مستوى النمو داخل البلد، ويبين هذا المؤشر قوة الطلب المحلي، ومستوى الاستهلاك وفي الوقت نفسه فهو عامل مهم لقياس الأجور التي يحصل عليها الفرد، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد داخل البلد في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات، فضلاً عن عدالة التوزيع (الشيبي، 2008: 25).

$$\text{إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠$$

أما معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج فيمكن قياسه وفق الصيغة الآتية:

$$NGDP = \frac{p1-p0}{p0} \times 100$$

إذ أن:

NGDP = معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

P_1 = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة المقارنة.

P_0 = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي قطاعاً مهماً ورئيساً من القطاعات الاقتصادية الوطنية، كونه قائم على بناء الطاقات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع جديدة لم تكن مستخدمة في السابق، وكذلك يعد القطاع الصناعي معياراً مهماً في استعمال التكنلوجيا الحديثة التي ظهرت بشكل أساسي بعد اكتشاف القوة البخارية والآلية، ويعود الفضل للقطاع الصناعي في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أغلب البلدان المتطورة كأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدم والتي تعرف عادةً بالبلدان الصناعية.

سيتناول هذا المبحث مفهوم القطاع الصناعي، وهيكل القطاع الصناعي، وأهمية القطاع الصناعي في الدول النامية، وأنواع هذا القطاع، ومزايا القطاع الصناعي.

أولاً: مفهوم القطاع الصناعي:

خضع مفهوم القطاع الصناعي شأنه في ذلك شأن أغلب المفاهيم الاقتصادية إلى جملة من المفاهيم والتعريفات المتنوعة، ومصدر هذا الاختلاف هو تعدد وجهات النظر في الفكر الاقتصادي المنبثق من المدارس الاقتصادية المختلفة، إذ يعريف فورتمان: القطاع الصناعي بأنه مجموعة من المشاريع الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً (نعيم، ٢٠١٦: ١٣). ويعريف فلورنس: القطاع الصناعي بأنه عبارة عن مجموعة من المصانع والمعامل التي تقوم بإنتاج نوع معين من السلع أي يكون نشاطها مركز بصورة رئيسة على إنتاج سلعة معينة تكون متجانسة (إسماعيل، 1991: 131). وعرفه القطاع الصناعي بأنه عبارة عن وحدة رئيسة كبيرة من وحدات الاقتصاد الوطني التي تحتوي على مجموعة من الفروع والمشاريع الصناعية والتي تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعية المتاحة وتحويلها إلى سلع مادية أكثر فائدة تلبي الاستهلاك الإنتاجي والشخصي وخدمات ذات طبيعة صناعية (القريشي، 2001: 73). والقطاع الصناعي هو عبارة عن مجموعة من الفروع والمشاريع الصناعية التي تضم مجموعة رئيسة من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم باستخراج المواد الخام الموجودة في الطبيعة سواء كانت معدنية أو غير معدنية زراعية ومعالجة تلك المواد الخام وتحويلها إلى سلع صناعية اكثر نفعا للمنتج والمستهلك (إسماعيل، ١٩٨١: ١٣٣). إذاً فالقطاع الصناعي هو عبارة عن مجموعة من الفروع والمشاريع الصناعية التي تضم مجموعة رئيسة من الأنشطة والفروع والمشاريع والتي تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة وتهيئتها للتصدير ويطلق عليها بالصناعة الاستخراجية، أو تقوم تلك الفروع والمشاريع والأنشطة بمعالجة تلك المواد سواء كانت معدنية أو غير معدنية أو زراعية وتحويلها إلى مواد استهلاكية ذات منافع كبيرة وتسمى بالصناعة التحويلية (الحمداني، ٢٠١٩: ١٨).

ثانياً: هيكل القطاع الصناعي:

يتكون هيكل القطاع الصناعي من المصطلحات الآتية:

١. **الصناعة الاستخراجية:** ويقصد بها استخراج المواد المعدنية والسائلة والغازية وغيرها من المواد الموجودة على سطح الأرض وباطنها، مثل النفط الخام والغاز والكبريت والفوسفات ومواد المقالع وغيرها من المواد الخام (الصيرفي، ٢٠١٧: ٩٤).

٢. **الصناعة التحويلية:** هي عبارة عن تحويل شكل أو نوع أو حجم المواد الخام المستخرجة من سطح الأرض وباطنها وجعلها مواد أكثر نفعاً من المادة الخام (الراعي، ٢٠٠٣: ١٠).

يمكن تحليل ومعرفة هيكل القطاع الصناعي من نواح عديدة وأسس مختلفة: (القريشي، ٢٠٠١: ٧٠)

١. **التحليل على أساس الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية:** يتم تصنيف مشاريع القطاع الصناعي ضمن هذين النوعين على أساس العملية الإنتاجية التي تؤثر على المادة الخام، فالمشاريع التي تقوم باستخراج المواد الخام من باطن الأرض أو من فوقها من دون إحداث أي تغييرات عليها سواء كانت تلك التغييرات ميكانيكية أو كيميائية تصنف ضمن الصناعة الاستخراجية مثل مشاريع استخراج النفط والغاز كالمواد الزراعية والحيوانية والمعادن والمقالع، أما المشاريع التي تقوم بمعالجة المواد الخام وتغيير الشكل ها وحجمها أو استعمالها في تركيب مواد أخرى تكون اكثر نفعا للمجتمع تصنف ضمن مشاريع الصناعة التحويلية مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والكيمياوية.

٢. **التحليل على أساس أهمية المنتجات الصناعية ونوعها:** تتمثل هذه المنتجات بالصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة، الصناعات الثقيلة هي المشاريع التي تقوم باستخراج المواد الخام التي تكون أوزانها ثقيلة، وكذلك أحجامها وتقوم بمعالجتها لأجل إنتاج الصناعات الكيمياوية والصناعات الهندسية وصناعة الآلات والمعدات الثقيلة وغيرها، أما الصناعات الخفيفة فهي المشاريع التي تقوم بمعالجة المواد الخام الخفيفة الوزن مثل الصناعات الزراعية والمعدنية غير الحديدية والخشب وغيرها.

ثالثاً: أهمية القطاع الصناعي في البلدان النامية:

القطاع الصناعي على درجة كبير من الأهمية كونه رافداً من روافد الاقتصاد العالمي، لما له من دور كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي، إذ يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في العديد من البلدان وخاصة المتقدمة وتتمثل تلك الأهمية كونه قطاع متداخل مع بقية القطاعات كالزراعة والخدمات وغيرها، فهو يمدها بما تحتاج من مواد أولية أو وسيطية أو سلع إنتاجية، فضلاً عن ما له من دور كبير في استغلال الموارد البشرية والطبيعية العاطلة والوصول إلى مرحلة الاستعمال الكامل، وبالتالي يرفع المستوى المعيشي للسكان ويقلل من حجم البطالة، ولهذا يحظى القطاع الصناعي في البلدان النامية باهتمام واسع وكبير (الجميلي وآخرون، 1979: 27)، وهنالك عدة أسباب أخرى لاهتمام البلدان النامية بالقطاع الصناعي منها:

١. **زيادة الدخل القومي:** يسهم القطاع الصناعي في زيادة الدخل القومي، ويتم ذلك عن طريق حسن اختيار المشروعات الصناعية، وذلك لأن فشل القطاع الصناعي لا يترتب عليه فقط ضياع الأموال المنفقة من رأس المال القومي، ولكن أيضاً انخفاض معدل نمو الدخل القومي، فالقطاع الصناعي يكون عرضة في عدد من الأحيان إلى الخسارة التي يكون لها تأثير سلبي على الناتج

القومي، ولكن عندما يتم الاستثمار فيه بشكل علمي ومهني قائم على أساس التخطيط الدقيق في مشاريع الصناعية، فإن ذلك يؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج القومي بما ينعش اقتصادات تلك البلدان (إسماعيل، 1991: 135).

٢. **تكوين رأس المال:** إن من المتطلبات الضرورية في البلدان النامية هي تكوين رأس المال في القطاع الصناعي لأجل رفع معدلات النمو فيها، ولا يتم هذا إلا عن طريق توسيع الإنفاق الحكومي الموجه نحو توسيع الجهاز الإنتاجي في القطاع الصناعي، وتشمل الزيادة في رأس المال الثابت والمتداول (العامل) التي تتطلب زيادة الاستثمارات، وبالتالي فإن عملية تحول الاستثمارات إلى القطاع الصناعي سوف تؤثر بالشكل إيجابي على جميع مؤشرات النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحناوي، ١٩٩١: ٣٩).

٣. **إنتاج السلع محلياً بدلاً من استيرادها يساعد على توفير النقد الأجنبي:** تعاني البلدان النامية من ندرة النقد الأجنبي، وفي هذه الحالة فإن القطاع الصناعي سوف يغني هذه الدول عن استيراد مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو سلع تامة الصنع من الخارج مما يحافظ على النقد الأجنبي داخل هذه البلدان (فوزي، بدون تاريخ: 16).

٤. **إيجاد فرص عمل:** يسهم القطاع الصناعي مساهمة فعالة في توفير فرص عمل لليد العاملة الفنية وكذلك الإدارية وغيرها، وذلك لتعدد الفروع الإنتاجية في هذا القطاع، فضلاً عن تشابك العمليات الإنتاجية فيه، وبما أن تلك البلدان تعاني من مشكلة البطالة فيها فإن هذا القطاع سوف يستوعب القوى العاملة وخاصة التي تتوافر بكثرة في قطاع الزراعة ويقلل نسبة البطالة فيها إلى أدنى مستوى، ومن الآثار الإيجابية للقطاع الصناعي أيضاً هي زيادة الدخول القومية نتيجة تحول فئة من المجتمع من مستهلكة إلى منتجة، وبالتالي سوف يزداد الادخار والاستثمار، إذ أن الدخل الذي يحصل عليه العاطل عن العمل بعد توظيفه سوف يذهب جزء منه إلى شراء المنتجات المحلية والجزء الآخر سوف يدخر ويستثمر (الاسدي، ١٩٩٠: ٤٦).

رابعاً: مزايا القطاع الصناعي:

للقطاع الصناعي مزايا عديدة منها: (الربيعي، 2015: 18)

١. ارتفاع مستوى الإنتاجية لعنصر العمل وذلك لارتفاع التقدم والتطور التكنلوجي المستخدمة في وسائل الإنتاج أدى إلى ارتفاع مستوى المهارة والتنظيم والإدارة.

٢. ارتفاع وفورات الحجم وهذا النوع من الوفورات يرتفع فقط في القطاع الصناعي لأنه يتميز بالقابلية على التنويع والتركيز والتكامل والاندماج.

٣. التشابك بالعلاقات إذ يتميز القطاع الصناعي قيامه بمختلف الترابطات الإنتاجية سواء كانت الترابطات الخلفية عندما تشترى مستلزمات الإنتاج من بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكذلك الترابطات الإنتاجية الأمامية عندما تبيع إنتاجها إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٤. يسهم القطاع الصناعي في حل مشكلة البطالة وخاصة الصناعات الكثيفة العمل، إذ يستوعب عدد كبير من الأيادي العاملة.

٥. تصحيح خلل ميزان المدفوعات عن طريق تصدير السلع التي ينتجها القطاع الصناعي، إذ أن سعر السلعة المصنعة يكون بمستوى أعلى من سعر المواد الخام مما يوف العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية.

٦. تغير الهيكل الاجتماعي للبلدان الصناعية، فبفضل الصناعة نزداد الأهمية النسبية لسكان المدن، إذ تزداد الهجرة من الريف الى المدن.
٧. إن ارتفاع إنتاجية الفرد في القطاع الصناعي يؤدي إلى تقدمه على القطاعات الأخرى، وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: تحليل مساهمة القطاع الصناعي العراقي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

أولاً: مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

١. مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧):

يعد القطاع النفطي هو القطاع الرائد في اقتصاديات الدول النفطية عموماً، والعراق بشكل خاص، وتشير أغلب الدراسات الاقتصادية إلى أن الايرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من ايرادات الموازنة العامة في العراق، وتتجاوز في أغلب الأحيان (90%) منها، ويوضح الجدول (1) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

الجدول (1) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	النمو السنوي %	النمو المركب	القطاع النفطي (مليون دينار)	نسبة المساهمة %	المتوسط خلال المدة
2003	29585788.6	—	14.5	20349772	69	48
2004	53235358.7	79.9		30808541.6	58	
2005	73533598.6	38.1		42379784.7	58	
2006	95587954.8	30.0		59018094.5	62	
2007	111455813.4	16.6		59018094.5	53	
2008	157026061.6	40.9		87166401.2	56	
2009	130643200.4	-16.8		55998048.1	43	
2010	162064565.5	24.1		72905000.1	45	
2011	217327107.4	34.1		115256423.7	53	
2012	254225490.7	17.0		83805694.2	33	
2013	273587529.2	7.6		116852335.9	43	
2014	266332655.1	-2.7		93811856.9	35	
2015	194680971.8	-26.9		65194040.7	33	
2016	196924141.7	1.2		67400216.2	34	
2017	225722375.5	14.6		88664813	39	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:
- بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (1) إن نسب مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٧) تراوحت ما بين (33-69%)، فقد

سجل في عام ٢٠٠٣ أعلى نسبة مساهمة بلغت (69%) من الناتج المحلي بمقدار (20349772) مليون دينار، إذ شهد ذلك العام أحداثاً وتغييرات طرأت على الساحة العراقية أهمها تغيير نظام الحكم ودخول القوات الأمريكية، كما يلاحظ إنه بعد عام ٢٠٠٣ انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من الزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ من الجدول (1) زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين (٢٠٠٣-٢٠٠٤) بنسبة (79.9%) فبلغت قيمته (53235358.7) مليون دينار عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت (29585788.6) مليون دينار عام ٢٠٠٣ يتزامن ذلك مع انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ انه خلال العامين (٢٠٠٤-٢٠٠٥) أصبحت نسبة مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي بالأسعار الجارية (58%)، ثم استمرت نسب المساهمة بين الارتفاع والانخفاض إلى أن سجلت نسبة (43%) في عام ٢٠٠٩، ولا يعود السبب في ذلك إلى انخفاض الإنتاج من النفط بل بسبب آثار الأزمة المالية العالمية التي حطت ظلالها على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي على الرغم مما قامت به وزارة المالية العراقية من إجراءات في موازنة ٢٠٠٨.

وخلال العامين (٢٠١٤-٢٠١٥) شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً واضحاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب الواردة في الجدول (1) فقد سجل الناتج انخفاضاً بنسبة (26.9%)، إذ بلغ مقدار الناتج في عام ٢٠١٥ قرابة (194680971.8) مليون دينار بعد أن كانت قيمته (266332655.1) مليون دينار عام ٢٠١٤، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية إلى ما دون (30) دولاراً للبرميل الواحد الذي يعود لأسباب عديدة منها التوسع في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أصبح يقدر بـ(4) مليون برميل يومياً، فضلاً عن ذلك توسع كل من العراق والسعودية وبلدان أخرى في اوبك بعمليات إنتاج النفط وتعرض الاقتصاد العراقي للهجمة الشرسة التي شنها تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من البلاد ثم شهدت أسعار النفط في عام ٢٠١٦ تحسناً نسبياً، فأقدم العراق إلى رفع معدلات الإنتاج، لغرض تغطية نفقات الحرب على داعش وعمدت الحكومة العراقية إلى التعاقد مع شركات عالمية معروفة فوصل معدل الإنتاج الى (4.5) مليون برميل يومياً صدر منه (3.1) مليون برميل يومياً في مارس ٢٠١٦.

ويوضح الشكل (1) مسار الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ونسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوينه.

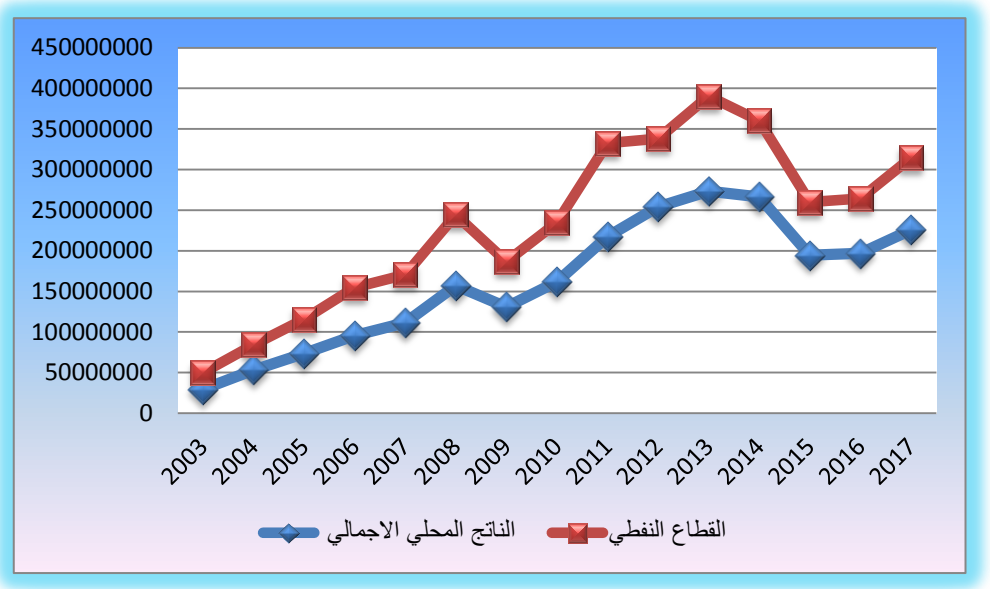

الشكل (1) مسار الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي في تكوينه في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يتضح من الشكل (1) إن مسار مساهمة القطاع النفطي يكاد يتطابق مع مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ من خلال مؤشر القطاع النفطي والمتمثل بالقطاع الصناعي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي أن العلاقة بينهما طردية، إذ يستمر المؤشران بالنمو إلى عام ٢٠٠٩ ثم يبدئان بالانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية ثم يبدئان بالارتفاع إلى عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ ثم ينخفضان بسبب انخفاض أسعار النفط، وهذا يدل على الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وتعرض ايرادات الصادرات النفطية الشهرية لتقلبات حادة، فهبوط أسعار النفط في أواخر ٢٠٠٨ وكذلك ٢٠١٥ أثر في ايرادات العراق بشكل حاد مما اضطر الحكومة إلى تقليص النفقات، وهذا مؤشر على هشاشة الاقتصاد العراقي وعدم صموده أمام انخفاض أسعار النفط، إذ يمكن للحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل (احتياطات البنوك المركزية) اللجوء إلى هذه المورد أو لجوء إلى القطاعات الأخرى للمساعدة في حال عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية، لكن قدرة العراق على القيام بذلك محدودة نسبياً، وذلك لضعف أو قلة مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧):

الجدول (2) مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والغابات	2486865.5	3693768	5064158	5568985.7	5494212.4	6042017.7	6832552.1	8366232.4	9918316.8	10484949	13045856	13128623	8160769.7	7832046.9	6598384.8
التعدين والمقالع عدا النفط	22521.8	47451.2	149367.3	179086.1	256242.6	354799.8	565723.5	664919.3	742989.4	790116.8	871304.9	505646.1	396922.3	396674.6	400244.7
الصناعة التحويلية	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2644173	3411291.9	3678714.6	6132760.8	6919449.2	6286042.4	4999233.9	4234716.9	4436442.7	5889495.1
الكهرباء والماء	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	972816.6	1843678.3	2312350.1	2909700.5	3443117.8	4440590.6	4904011	5846956	5928469.7	6450645.8	6486406.1
التشييد والبناء	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	4928470.3	6585819.2	5633715.1	10263151	10358530	15416432	20201575	19098018	12514765	12260517	12980347
جميع القطاعات السابقة	3095143.6	5803342.8	9457944.2	11450421	13469656	17470488	18755633	25882718	30595715	38051538	45308790	43578477	31235644	31376327	32354877
النقل والمواصلات والتخزين	2284317.3	4428750.4	5887625.9	6742912	7333112.6	8573606	8519812.6	9452250	10175884	14439899	18087977	19452890	20800702	22618847	23924453
التجارة والمطاعم والفنادق	1915353.3	3246559.7	4198765.4	6349971.6	6973333.7	8392556.4	10308752	12458720	14115747	19637453	20532173	20931618	21326779	18593823	18397290
المال والتأمين وخدمات العقار	390794.1	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10864645	13429784	14206143	15367648	17955240	19674164	21260327	20611196	16416238	17799921	19190616
اجمالي القطاعات التوزيعية	4590464.7	11366602	15562136	21038690	25171092	30395947	33034707	37278618	42246872	53751516	59880477	60995704	58543719	59012591	61512358
الخدمات الحكومية	1332373.9	4542026.4	5252510.9	8966599	12297928	21126066	21232924	23976871	27065263	32146893	37742730	39367247	34798833	34224315	39164534
الخدمات الشخصية	526722	978725.4	1258712.6	1759639.4	2004460.2	2284682.5	2610898.1	3061532.6	3453561.9	5341564.3	6239988.7	6469024.4	6430776.4	6760921	6996406.9
اجمالي القطاعات الخدمية	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238	14302388	23410748	23843822	27038403	30518825	37488457	43982719	45836271	41229610	40985236	46160941
ناقصاً رسم الخدمة المحتسب	308687.6	263879.9	377489.7	479205.8	505416.8	1417522.8	989009.6	1040173.7	1290727.4	1501577.8	1158345.8	930132.7	1522041.5	1850227.7	2970613.7
الناتج عدا القطاع النفطي	9236016.6	22426817	31153814	42736144	52437719	69859660	74645152	89159565	102070684	127789933	148013640	149480319	129486931	129523926	137057563

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

رابعاً: النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧):

الجدول (3) نسبة مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)

القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والغابات	8.4%	6.9%	6.9%	5.8%	4.9%	3.8%	5.2%	5.2%	4.6%	4.1%	4.8%	4.9%	4.2%	4.0%	2.9%
التعدين والمقالع عدا النفط	0.1%	0.1%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.4%	0.4%	0.3%	0.3%	0.3%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%
الصناعة التحويلية	1.0%	1.8%	1.3%	1.5%	1.6%	1.7%	2.6%	2.3%	2.8%	2.7%	2.3%	1.9%	2.2%	2.3%	2.6%
الكهرباء والماء	0.2%	0.8%	0.8%	0.8%	0.9%	1.2%	1.8%	1.8%	1.6%	1.7%	1.8%	2.2%	3.0%	3.3%	2.9%
التشييد والبناء	0.7%	1.3%	3.7%	3.6%	4.4%	4.2%	4.3%	6.3%	4.8%	6.1%	7.4%	7.2%	6.4%	6.2%	5.8%
اجمالي القطاعات السلعية	10.5%	10.9%	12.9%	12.0%	12.1%	11.1%	14.4%	16.0%	14.1%	15.0%	16.6%	16.4%	16.0%	15.9%	14.3%
النقل والمواصلات والتخزين	7.7%	8.3%	8.0%	7.1%	6.6%	5.5%	6.5%	5.8%	4.7%	5.7%	6.6%	7.3%	10.7%	11.5%	10.6%
التجارة والمطاعم والفنادق	6.5%	6.1%	5.7%	6.6%	6.3%	5.3%	7.9%	7.7%	6.5%	7.7%	7.5%	7.9%	11.0%	9.4%	8.2%
المال والتأمين وخدمات العقا	1.3%	6.9%	7.4%	8.3%	9.7%	8.6%	10.9%	9.5%	8.3%	7.7%	7.8%	7.7%	8.4%	9.0%	8.5%
اجمالي القطاعات التوزيعية	15.5%	21.4%	21.2%	22.0%	22.6%	19.4%	25.3%	23.0%	19.4%	21.1%	21.9%	22.9%	30.1%	30.0%	27.3%
الخدمات الحكومية	4.5%	8.5%	7.1%	9.4%	11.0%	13.5%	16.3%	14.8%	12.5%	12.6%	13.8%	14.8%	17.9%	17.4%	17.4%
الخدمات الشخصية	1.8%	1.8%	1.7%	1.8%	1.8%	1.5%	2.0%	1.9%	1.6%	2.1%	2.3%	2.4%	3.3%	3.4%	3.1%
اجمالي القطاعات الخدمية	6.3%	10.4%	8.9%	11.2%	12.8%	14.9%	18.3%	16.7%	14.0%	14.7%	16.1%	17.2%	21.2%	20.8%	20.5%
ناقصاً رسم الخدمة المحتسب	1.0%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.9%	0.8%	0.6%	0.6%	0.6%	0.4%	0.3%	0.8%	0.9%	1.3%
الناتج عدا القطاع النفطي	31.2%	42.1%	42.4%	44.7%	47.0%	44.5%	57.1%	55.0%	47.0%	50.3%	54.1%	56.1%	66.5%	65.8%	60.7%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

١. مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال تتبع القيم الواردة في الجدولين (2 و3)، يظهر إن أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي كانت في العام ٢٠٠٣، وبنسبة (8.4%) بقيمة بلغت (2486865.5) مليون دينار عراقي، ثم اتجهت النسبة إلى الانخفاض ثم الارتفاع ثم الانخفاض تدريجياً حتى بلغت أدناها في عام ٢٠١٧، إذ بلغت نسبة المساهمة (2.9%) من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبقيمة (6598384.8) مليون دينار، إن تدهور القطاع الزراعي في العراق يعود لأسباب عديدة لا تتعلق بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، فالعراق يمتلك وفرة في الأراضي الزراعية تبلغ قرابة (48) مليون دونم صالحة للزراعة، كما إن العراق يمتلك كميات جيدة من المياه مقارنة مع الكثير من دول العالم والدول العربية، فبالرغم من انخفاض منسوب المياه في السنوات الأخيرة وتعرضه إلى التلوث وتخريب أغلب شبكاته الاروائية، إلا أنه لا يزال يحظى بخزين هائل من المياه السطحية والجوفية، علاوة على أن العراق يمتلك وفرة في الأيدي العاملة في النشاط

الزراعي، وبالرغم من كل المميزات المذكورة لا تزال تتراجع قيمة هذا القطاع ومساهمته في تكوين الناتج المحلي سنة بعد أخرى، ويعود ذلك لأسباب سياسية في المقام الأول وسوء في الإدارة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣، إذ تم فتح الحدود على مصراعيها أمام السلع الزراعية المستوردة، وتعد عملية الانفتاح الاقتصادي واحدة من المشكلات التي واجهت قطاعات الاقتصاد وفي مقدمتها القطاع الزراعي، إذ أن إلغاء الاجراءات الحمائية مثل إلغاء نظام الحصص والتراخيص، وتخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير، بل وإلغاء فرضها على غالبية المنتجات الزراعية المستوردة كان لها الأثر في تعرض الإنتاج الزراعي إلى المنافسة الشديدة من السلع المستوردة.

٢. مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي:

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية في أغلب بلدان العالم بعدّها الأداة الأكثر فاعلية في التحول من الاقتصادات البدائية إلى اقتصادات متقدمة، إذ تعمل على تحقيق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانية عالية للتنمية المستدامة في عالم يشهد تزايداً في الانفتاح وتقليصاً للمسافات بالشكل الذي يفرض على الدول دخول تنافس حاد واقتحام ميادين التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويعاني هذا القطاع في العراق من التردي والإهمال، ويتضح ذلك من خلال مساهمته المتدنية في الناتج المحلي التي تظهر في الجدولين (2 و3)، إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية نسباً متدنية جداً في عام ٢٠٠٣ نسبة (1%) وبقيمة (303724.2) مليون دينار، ثم شهدت تحسناً طفيفاً لا يكاد أن يذكر بعد ذلك العام، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع المذكور في العام ٢٠١١ بنسبة (2.8%)، ثم بدأت بالتراجع إلى أن سجلت في عام ٢٠١٧ ما قدره (5889495.1) مليون دينار وبنسبة بلغت (2.6%) فقط، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تبعه من تدمير وحرق وسلب ونهب لمؤسسات الدولة وأغلب المصانع والمصارف، حتى طال التخريب المتاحف والمكتبات فانهارت وتوقفت غالبية المصانع عن العمل والإنتاج، باستثناء بعض المصانع التي استطاعت معالجة أوضاعها ومعاودة نشاطها وظلت هي الأخرى تعاني من ظروف ومشكلات عديدة كانعدام الخدمات الأساسية مثل الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبشكل خاص أجور النقل والعمل، فضلاً عن ما تقدم فإن انفتاح السوق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي ودون حماية المنتج الوطني ودون ضوابط أو فرض رسوم جمركية وضعف الرقابة على جودة ونوعية المنتجات وانخفاض أسعارها، أدى إلى توقف العديد من المصانع عن الإنتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف منتجاتها.

٣. مساهمة قطاع الكهرباء والماء في تكوين الناتج المحلي:

يعد قطاع الكهرباء المحرك الرئيس للاقتصاد، فهو ركن أساسي في العمليات الإنتاجية لجميع الأنشطة الاقتصادية سواءً الصناعية أو الخدمية، إذ أن استهلاك الفرد من الكهرباء يعد أحد المؤشرات الرئيسة في قياس مستوى الرفاهية في المجتمع، ولكن قطاع الكهرباء في العراق تعرض لأضرار بالغة جراء الحروب المتعاقبة التي بدأت بحرب الخليج ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي ثم أعقبها الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ خلال هذه المرحلة بلغت الأزمة ذروتها فقد ازداد حجم الأضرار التي طالت محطات التوليد والتوزيع الرئيسة وشبكات نقل الطاقة الكهربائية وشبكات ايصال الوقود إلى محطات التوليد والمصافي، مما تسبب في انخفاض طاقات توليد ونقل الكهرباء بشكل كبير، هذه الأسباب وغيرها كانت نتيجة للمساهمة الضعيفة جداً في تكوين الناتج المحلي التي تبينها القيم والنسب والواردة في الجدولين (1 و3)، فكانت مساهمة القطاع في العام ٢٠٠٣ بنسبة

(0.2%) وبقيمة (64717.8) مليون دينار، ولم يسجل القطاع المذكور زيادة ملموسة طيلة فترة الدراسة، فكانت أعلى نسبة بحدود (3.3%) في عام ٢٠١٦ ثم عادت النسبة للانخفاض من جديد في ٢٠١٧ إلى (2.9%)، فضلاً عن الأسباب السابقة لا يزال قطاع الكهرباء يعاني من مشكلات أبرزها تقادم محطات التوليد وتعرض الكثير منها للأعطال وأعمال التخريب وخاصة عند دخول عصابات داعش.

٤. مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي:

يحتل قطاع البناء والتشييد مكانة هامة في اقتصادات الدول بشكل عام لما يلعبه من دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء الاقتصاد الوطني من خلال بناء الهياكل الأساسية والأبنية للقطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية والسكنية، وعليه فهو بمثابة أداة تنفيذية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأعمال التي يقوم بتنفيذها لتلك النشاطات وعن طريق القطاعين العام والخاص، يلاحظ ان نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج كانت في أدناها في العام ٢٠٠٣ بنسبة (0.7%) بقيمة (217314.3) مليون دينار، ثم شهدت تلك النسب ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات اللاحقة حتى بلغت أعلى نسبة لها في العام ٢٠١٣، إذ بلغت (7.4%) بمقدار (202015745) مليون دينار، إذ شهد العراق حالة من التوسع النسبي في عدد الأبنية على الصعيدين العام والخاص نتيجة لزيادة حجم السكان وتوسع الاقضية والنواحي في مختلف أنحاء البلاد، كما شهدت توسعاً في أبنية القطاع التجاري من إنشاء المباني الخاصة كالمولات وبعض المستشفيات والمدارس والجامعات الأهلية، ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة عمليات التخريب التي تعرضت لها بعض المدن العراقية نتيجة دخول عصابات داعش.

٥. مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي:

تعد القطاعات التوزيعية من القطاعات الحيوية في مختلف بلدان العالم، وتشمل القطاعات التالية (التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والاتصالات والخزن، والقطاع المالي بما يشمله من مؤسسات مالية مختلفة وبنوك وشركات ائتمان وخدمات العقارات)، ومن خلال تتبع قيم ونسب الجدولين (2 و3) يظهر إن مساهمة القطاعات المذكورة كانت بنسب متفاوتة، إذ بلغت أعلاها في عام ٢٠١٥ بنسبة (30.1%) وبقيمة (58543719) مليون دينار، ويتضح أيضاً أن النسب الأعلى من بين القطاعات التوزيعية كانت من نصيب قطاع النقل والمواصلات والتخزين، ففي عام ٢٠٠٣ كانت نسبة مساهمة القطاع المذكور(7.7%) في الناتج المحلي الإجمالي واستمرت بين الارتفاع والانخفاض بنسب ضئيلة إلى أن وصلت أدناها في عام ٢٠١١ وبنسبة (4.7%) بسبب تردي الأوضاع الأمنية، ثم عاودت إلى الارتفاع مسجلاً أعلى نسبة مساهمة بلغت (11.5%) في عام ٢٠١٦ وبقيمة (22618847) مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى اتساع خدمات الاتصالات ولاسيما خدمات الانترنت وارتفاع نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات الأخرى، أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، فقد أسهم هو الآخر بنسب متفاوتة في تكوين الناتج المحلي وكانت أدنى نسبة مساهمة لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عام ٢٠٠٨ بنسبة (5.3%) نتيجة لتأزم الأوضاع الأمنية في البلاد خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثم اتجهت نحو الارتفاع التدريجي حتى بلغت أعلاها في عام ٢٠١٥ بنسبة (11%) وبقيمة قدرها (21326779) مليون دينار، ويعود السبب إلى ارتفاع نشاط حركة مبيعات المفرد والجملة وإلى ارتفاع نشاط قطاع الفنادق وخاصة في المواسم الدينية، أما قطاع المال والتأمين فقد كنت مساهمته محدودة في عام ٢٠٠٣

وبنسبة (1.3%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت تدريجياً بسبب التحسن في القطاع المالي وزيادة أعداد المصارف وشركات التأمين والصيارف الخاصة مسجلاً أعلى نسبة مساهمة في العام ٢٠٠٩ بنسبة (10.9%) ثم عاد للتراجع بنسب متفاوتة ثم شهد تحسناً نسبياً في العامين الأخيرين مسجلاً نسبة مساهمة بلغت (9%) في عام ٢٠١٦ وبقيمة بلغت (17799921) مليون دينار، وعلى الرغم من تراجع نسبة المساهمة في عام ٢٠١٧ بمقدار النصف عن عام ٢٠١٦، إذ بلغت (8.5%) إلا أن القطاع المذكور شهد تحسينات مستمرة بسب السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي.

٦. مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي:

تضم القطاعات الخدمية كل من الفقرات الآتية: خدمات التنمية الاجتماعية (كالصحة والتعليم والأمن والدفاع المدني)، ومن خلال تتبع قيم ونسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق الواردة في الجدولين (2 و3) يظهر أن عام ٢٠٠٣ سجل أدنى نسبة مساهمة، إذ بلغت (6.3%) وبقيمة (1859095.9) مليون دينار، ثم اتجهت النسبة إلى الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى إلى أن بلغت اعلى نسبة في عام ٢٠١٦ بنسبة (20.8%) وبقيمة بلغت (40985236) مليون دينار ثم اتجهت إلى الانخفاض عما كانت علية في عام ٢٠١٦، إذ بلغت في عام ٢٠١٧ نسبة (20.5%) وبقيمة (46160941) مليون دينار، والجدير بالذكر أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية المكونة للنتاج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

١. بعد عام ٢٠٠٣ وفي ظل رفع الحصار الاقتصادي والانفتاح التجاري وتزايد عائدات النفط لم نلحظ حدوث أي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي، ولم تحدث أي تغيرات هيكلية في بنيته الاقتصادية وإنما تعميق الطابع الريعي، ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياسات اقتصادية تهدف لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وإزالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الميزان التجاري وأبعاد الاقتصاد العراقي عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية.

٢. إن العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي هي علاقة طردية، فكلما زاد النمو في القطاع الصناعي زاد النمو الاقتصادي وكلما انخفض النمو الصناعي انخفض النمو الاقتصادي.

٣. إن الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب (ريعي) إذ يسهم القطاع الصناعي والمتمثل بالقطاع الاستخراجي النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تراوحت بين (69-33%) خلال مدة الدراسة كما في الجدول (1).

٤. نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة جداً، إذ بلغت أعلى نسبة (2.8%) خلال مدة الدراسة.

٥. يسهم التنويع الاقتصادي في تخفيض حدة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة، فالتغير التكنولوجي مثلاً يعمل على ايجاد قطاعات اقتصادية جديدة ويسهم في تقليص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطوراً، ويتفاعل مع التغيرات في الطلب ويؤدي بالتالي إلى إحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية في البلد.

٦. يمتلك العراق العديد من الميّزات الاقتصادية (وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها، وفرة الأيدي العاملة، مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية... الخ) التي تؤهله ليكون في مصاف الدول المتقدمة وتساعد على امكانية التنويع الاقتصادي.
٧. من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) تبين أن القطاع النفطي لا يزال يحتل المرتبة الأولى في نسب المساهمة، على الرغم من تراجع مساهمته في الآونة الاخيرة، وبالمقابل أظهرت النسب تراجعاً للعديد من القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعة التحويلية وتدهوراً في البنى التحتية وعدم وجود سياسات وخطط اقتصادية وفق رؤىً واضحة.

ثانياً: المقترحات:

١. الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بيها الاقتصاد العراقي وتسخيرها في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط، وذلك عن طريق استغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة، والسياحة لاسيما الدينية، و الصناعات التحويلية، فضلاً عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
٢. تطوير الصادرات النفطية المكررة وليس الخام، من اجل زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مساهمتها في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل الطويل.
٣. ضرورة العمل على توفير مناخ استثماري جيد من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حالياً القيام بها، وإعطاء صلاحية للحكومات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم وطبيعة المحافظة نفسها، والذي من شأنه إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الأخرى.
٤. تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق توفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة، وتقديم التسهيلات والإعفاءات من اجل طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، وجعل القطاع الخاص شريكاً أساسيا ومهما للقطاع العام في عملية تنويع الهيكل الاقتصادي.
٥. العمل على انشاء صناديق سيادية لغرض الاستفادة من الفوائض المالية في حالة ارتفاع اسعار النفط، للحد من تأثير الصدمات الخارجية ومواجهة انخفاض اسعار النفط بين فترة وأخرى.
٦. من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يجب على الاقتصاد العراقي من اتباع سياسة إحلال الواردات، أي إن ينتج محلياً ما كان يستورد من سلع خاصة السلع التي يمكن إنتاجها محلياً بكميات كبيرة، وهذا يتطلب الاستفادة من مزايا الانفتاح في استيراد السلع الإنتاجية (الرأسمالية) وإدخال التكنلوجيا التي من شأنها تطوير هياكل هذه الصناعات، وتقديم الدعم لاستيرادها من أجل توظيفها في الصناعات المحلية، وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعات، ولتحقيق هذا الأمر يمكن منع أو فرض ضرائب عالية على استيراد السلع التي يتم إنتاجها محلياً ولو بشكل تدريجي.

٧. العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات غير النفطية (بالرغم من استحواذ النفط على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي)، والتهيؤ لمشكلة النضوب، من خلال توظيف العوائد النفطية باتجاهين الأول يتمثل بتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية وتأسيس البنى التحتية، أما الاتجاه الثاني فيتمثل بادخار جزء من هذه العوائد لأغراض المستقبل بعد نضوب النفط في الأمد الطويل والاستفادة منها في تمويل موازنة البلد أو عند حدوث الصدمات السعرية السلبية سواء داخلية او خارجية.

٨. على الحكومة العراقية تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم، تتلاءم مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والدينية من أجل تحقيق ديمومة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء دولة تليق بالشعب العراقي تنسجم مع ما يملكه العراق من ثروات تفتقر إليها أغلب بلدان العالم.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. أبو حرب،عثمان، (٢٠١١)، الاقتصاد الدولي، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢. الاسدي، علي، (١٩٩٠)، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.
٣. إسماعيل، توفيق زكريا، (١٩٨١)، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، معهد الانماء العربي، بيروت.
٤. إسماعيل، شعباني، (١٩٩٧)، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر.
٥. إسماعيل، محمد محروس، (1991)، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
٦. بن البار، محمد، (٢٠١٢)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة متطلبات شهادة ماجستير، فرع اقتصاد كمي.
٧. بيلال، ملاخسو، (٢٠١٦)، أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الحاج لخضر – الباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، الجزائر.
٨. الجبوري، عطية محمد اسماعيل، (٢٠١٨)، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003-2016)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٩. الجميلي، حميد جاسم حميد وتقي، علي محمد وخليل، فتحي الحسيني وجواد، خائب ابراهيم، (1979)، الاقتصاد الصناعي، بلا ناشر، العراق.
١٠. الحمداني، عثمان عواد، (٢٠١٩)، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٧ دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
١١. الحناوي، حمدي، (1991)، تنظيم المشروعات الصغيرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
١٢. الدليمي، زهير حامد تركي زعيتر، (٢٠١٥)، التحليل الكمي لأثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي على صعيد العالمي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
١٣. الراعي، محمد إبراهيم سعدي، (٢٠٠٣)، دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة الدراسات والتخطيط دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، اصدار رقم ١٧.
١٤. الربيعي، فلاح خلف، (2015)، الاقتصاد الصناعي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
١٥. سلمان، أحمد عبدالل ومسلم، باسم شلية ويوسف، ايمان مظفر، (٢٠١٧)، قياس العلاقة بين التغيرات السكانية وبعض متغيرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٥، جامعة واسط، العراق .
١٦. سوانينبيرج، اوجست، ترجمة: خالد العامري، (٢٠٠٨)، الاقتصاد الكلي، ط١، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
١٧. شهيناز، سومية والبشير، لبيق محمد، (٢٠١٦)، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة الجيلا لي اليابس – سيدي بلعباس، العدد ٦.
١٨. الشيبي، أحمد صدام عبدالصاحب، (٢٠٠٨)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، آفاق عربية، المجلد ١١٤، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات.

١٩. الصيرفي، داليا موسى، (٢٠١٧)، أثر قطاع الخدمات عمى القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٦)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
٢٠. عبدالمطلب، عبدالحميد، (٢٠٠٧)، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، دار الجامعية للنشر، مصر.
٢١. عريقات، حربي محمد، (١٩٩٣)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط١، دار كرمل، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الأردن.
٢٢. العيد، بيوض محمد، (٢٠١١)، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في اقتصاديات المغربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
٢٣. فوزي، وائل، (بدون تاريخ)، اقتصاديات الصناعة والطاقة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
٢٤. القريشي، محمد صالح تركي، (٢٠١٠)، علم اقتصاد التنمية، ط١، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
٢٥. القريشي، مدحت كاظم (٢٠٠١)، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان.
٢٦. مصطفى، أحمد حامد رضوان، (٢٠١١)، التنافسية كأليه من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جمهور النمو والتنمية في العالم، ط١، الدار الجامعة للنشر، مصر.
٢٧. نعيم، الهام، (٢٠١٦)، استعمال نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
٢٨. الوادي وخريس، محمود، إبراهيم، (٢٠٠٧)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن.
٢٩. ولي، كوان طه، (٢٠١٦)، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد ١٤، العدد ٥٠.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

30. Matouk Belattaf, (2010), Economic Development, Office Des Publications Universities', Alger.